60 عامًا
IAEA تسخير الذرة من أجل السلام والتنمية

مجلس المحافظين
المؤتمـــــر العـــام

GOV/2017/36-GC(61)/21
٣٠ آب/أغسطس ٢٠١٧

توزيع عام
عربي
الأصل: انكليزي

نسخة مخصصة للاستخدام الرسمي فقط

البند الفرعي ٧(ب) من جدول الأعمال المؤقت للمجلس
(الوثيقة GOV/2017/33)
البند ٢٠ من جدول الأعمال المؤقت للمؤتمر
(الوثيقة GC(61)/1 وإضافاتها Add.1 وAdd.1/Corr.1 وAdd.2)

تطبيق الضمانات في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

تقرير من المدير العام

ألف- مقدِّمة

١- قُدِّم التقرير السابق للمدير العام بشأن تطبيق الضمانات في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية (كوريا) إلى مجلس المحافظين ودورة المؤتمر العام العادية الستين في ١٩ آب/أغسطس ٢٠١٦ (GOV/2016/45–GC(60)/16). ويقدِّم هذا التقرير معلومات محدَّثة عن التطورات ذات الأهمية المباشرة للوكالة، إلى جانب معلومات عن برنامج كوريا النووي.

٢- وبعد أن نظر المؤتمر العام في تقرير المدير العام، اعتمد في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، القرار GC(60)/RES/14، وقرَّر أن يواصل النظر في هذه المسألة وأن يدرج هذا البند في جدول أعمال دورته العادية الحادية والستين (٢٠١٧).

٣- ويشمل التقرير الحالي، المقدَّم إلى مجلس المحافظين والمؤتمر العام، التطورات التي طرأت منذ صدور تقرير المدير العام في آب/أغسطس ٢٠١٦.

باء- الخلفية

٤- لم تتمكن الوكالة من التحقق من صحة واكتمال إعلانات كوريا المقدَّمة بموجب الاتفاق المعقود بينها وبين الوكالة لتطبيق الضمانات في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (معاهدة عدم الانتشار) (يشار إليه في ما يلي بعبارة "اتفاق الضمانات المعقود بموجب معاهدة عدم الانتشار").[١] وفي ١ نيسان/أبريل ١٩٩٣، خلص مجلس المحافظين، عملًا بالمادة ١٩ من اتفاق الضمانات المعقود بمقتضى معاهدة عدم الانتشار، إلى أنَّ الوكالة لم تتمكن من التحقق من أنه لم يحدث تحريف للمواد النووية، اللازم إخضاعها للضمانات بموجب أحكام اتفاق الضمانات، إلى أسلحة نووية أو غير ذلك من أجهزة تفجيرية نووية، وقرَّر إبلاغ جميع الدول الأعضاء في الوكالة، ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة والجمعية العامة للأمم المتحدة، بعدم امتثال كوريا وبعدم تمكن الوكالة من التحقق من عدم التحريف. ومنذ عام ١٩٩٤، لم تتمكَّن الوكالة من الاضطلاع بجميع أنشطة الضمانات الضرورية التي ينصُّ عليها اتفاق الضمانات المعقود بموجب معاهدة عدم الانتشار. ومن نهاية عام ٢٠٠٢ إلى تموز/يوليه ٢٠٠٧، لم يكن بمقدور الوكالة تنفيذ أي تدابير خاصة بالضمانات في كوريا، ولم تتكمن أيضا من ذلك منذ نيسان/أبريل ٢٠٠٩.

٥- وفي أعقاب التجارب النووية التي أجرتها كوريا في ٢٠٠٦ و٢٠٠٩ و٢٠١٣ وكانون الثاني/يناير ٢٠١٦، اعتمد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة القرارات ١٧١٨ (٢٠٠٦)، و١٨٧٤ (٢٠٠٩)، و٢٠٩٤ (٢٠١٣)، و٢٢٧٠ (آذار/مارس ٢٠١٦). وفي هذه القرارات، طلب مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، في جملة أمور، عودة كوريا إلى معاهدة عدم الانتشار وضمانات الوكالة في وقت مبكر؛ وقرَّر أن تتخلى كوريا عن جميع الأسلحة النووية والبرامج النووية القائمة تخلياً كاملاً وقابلاً للتحقق ولا رجعة فيه وأن تنهي فوراً جميع الأنشطة ذات الصلة بذلك، وأن تتصرف تماماً وفق الالتزامات التي تتحمّلها الأطراف في معاهدة عدم الانتشار ووفق أحكام وشروط اتفاق الضمانات المعقود معها بموجب معاهدة عدم الانتشار؛ وقرَّر أن تتيح كوريا للوكالة تدابير شفافة تتعدّى نطاق هذه المتطلبات، بما في ذلك إمكانية مقابلة الأفراد ومعاينة الوثائق والمعدَّات والمرافق، حسب ما تطلبه الوكالة وما تعتبره ضرورياً. وخلافاً لمتطلبات هذه القرارات، لم تتخل كوريا عن برنامجها النووي القائم تخلياً كاملاً وقابلاً للتحقق ولا رجعة فيه، ولم تنه جميع أنشطتها ذات الصلة.

٦- وفي نيسان/أبريل ٢٠١٣، أعلنت الإدارة العامة للطاقة الذرية التابعة لكوريا بأنَّ كوريا ستتخذ تدابير من أجل "إعادة تعديل وإعادة تشغيل جميع المرافق النووية في نيونغبيون،[٢] بما في ذلك محطة إثراء اليورانيوم والمفاعل العامل بقدرة ٥ ميغاواط (كهربائي) المهدّأ بالغرافيت".[٣] وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، أعلن مدير معهد الطاقة الذرية التابع لكوريا أنَّه "أُعيد ترتيب جميع المرافق النووية في نيونغبيون، بما في ذلك محطة إثراء

[١] أبرمت كوريا في تموز/يوليه ١٩٧٧ اتفاقاً مع الوكالة، يستند إلى الوثيقة INFCIRC/66/Rev.2، من أجل تطبيق الضمانات فيما يتعلق بمفاعل بحوث (الوثيقة INFCIRC/252). وبموجب اتفاق الضمانات الخاص بهذا البند، طبَّقت الوكالة الضمانات على مرفقين اثنين للبحوث النووية في يونغبيون، وهما: مفاعل البحوث IRT ومجمَّعة حرجة. وعلى الرغم من أنَّ كوريا انضمت إلى معاهدة عدم الانتشار في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥، فإنَّ اتفاق الضمانات المعقود بينها وبين الوكالة بموجب معاهدة عدم الانتشار استناداً إلى الوثيقة INFCIRC/153 (بصيغتها المصوّبة)، لم يدخل حيّز النفاذ إلاّ في نيسان/أبريل ١٩٩٢ (INFCIRC/403). وكما تنص عليه المادة ٢٣ من اتفاق الضمانات المعقود بموجب معاهدة عدم الانتشار، يُعلَّق تطبيق الضمانات بموجب الاتفاق السابق (الوثيقة INFCIRC/252) عندما يكون اتفاق الضمانات المعقود بموجب معاهدة عدم الانتشار نافذاً.

[٢] تُعرف نيونغبيون باسم يونغبيون أيضا.

[٣] 'كوريا وتعديل استخداماتها للمرافق النووية القائمة'، وكالة الأنباء المركزية الكورية، ٢ نيسان /أبريل ٢٠١٣. وتشير الوكالة إلى هذا المفاعل باسم محطة يونغبيون للقوى النووية التجريبية (٥ ميغاواط (كهربائي)).

اليورانيوم والمفاعل العامل بقدرة ٥ ميغاواط (كهربائي) المهدّأ بالغرافيت، أو تم تغييرها أو أُعيد تعديلها وبدأ تشغيلها العادي..."."[٤]

جيم- التطورات

٧- في ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، أعلنت كوريا أنها أجرت في ذلك اليوم تجربة نووية.[٥،٦] وأصدر المدير العام بيانًا في اليوم ذاته ذكر فيه جملة أمور، من بينها أنَّ التجربة النووية لكوريا، إن هي تأكَّدت، تعتبر انتهاكًا واضحًا لقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وهي مسألة تدعو إلى الأسف العميق.[٧] وحثَّ كوريا بشدة على تنفيذ جميع القرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وعن الوكالة تنفيذاً كاملاً.

٨- وفي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، اعتمد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، القرار ٢٣٢١ (٢٠١٦) الذي تطرَّق فيه إلى جملة أمور، من بينها أنَّه أدان "بأشد العبارات التجربة النووية التي أجرتها كوريا في ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، في انتهاك وتجاهل سافر لقرارات مجلس الأمن"، وأعاد تأكيد قراره أن "تتخلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عن جميع الأسلحة النووية والبرامج النووية الحالية بشكل كامل ويمكن التحقق منه ولا رجعة فيه، وأن توقف فوراً جميع الأنشطة ذات الصلة".[٨]

٩- ومنذ التقرير السابق للمدير العام، واصلت كوريا التشديد على أهمية برنامجها الخاص بالأسلحة النووية وقدَّمت تصريحات للجمهور تدَّعي فيها إحراز أوجه تَقدُّم في مجالات تصميم أحجام صغيرة من الرؤوس الحربية النووية ونظم إطلاق الأسلحة النووية. وعلى سبيل المثال، أفادت وسائط إعلامية تابعة للدولة، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، بأن ما اتخذته كوريا من "خطوات لتعزيز القوة النووية هو خيار لا مفر منه للدفاع عن النفس"[٩]، وأفادت في تموز/يوليه ٢٠١٧ بأن البلد أجرى تجربتين تتعلقان بصاروخ "قادر على حمل رأس حربي نووي ثقيل وكبير الحجم".[١٠،١١] وفي ٧ آب/أغسطس ٢٠١٧، شدَّدت كوريا على عزمها مواصلة "طريق تعزيز القوة النووية للدولة".[١٢]

---

[٤] 'مدير معهد الطاقة الذرية التابع لكوريا متحدثاً عن أنشطتها النووية'، وكالة الأنباء المركزية الكورية، ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥.

[٥] 'نجحت كوريا في إجراء تجربة تفجير رأس حربي نووي'، وكالة الأنباء المركزية الكورية، ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦.

[٦] أفادت اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بأن نظامها الخاص بالتحقق قد كشف عن حدث زلزالي غير معتاد "في منطقة موقع التجربة النووية التي أجرتها كوريا"، النشرة الصحفية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦.

[٧] 'كلمة من المدير العام للوكالة، السيد يوكيا أمانو، بشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية'، الوكالة، ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦.

[٨] أعاد مجلس الأمن مرة أخرى تأكيد ما قرَّره في القرار ٢٣٧١ (٢٠١٧) في ٥ آب/أغسطس ٢٠١٧.

[٩] 'سوف تعمل كوريا على تعزيز وسائل الردع من أجل الدفاع عن النفس'، وكالة الأنباء المركزية الكورية، ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦.

[١٠] 'كيم جونغ أون يشرف على تجربة إطلاق قذيفة تسيارية عابرة للقارات من طراز هواسونغ-١٤'، وكالة الأنباء المركزية الكورية، ٥ تموز/يوليه ٢٠١٧.

[١١] 'كيم جونغ أون يوجِّه تجربة ثانية لإطلاق قذيفة تسيارية عابرة للقارات من طراز هواسونغ-١٤'، وكالة الأنباء المركزية الكورية، ٢٩ تموز/يوليه ٢٠١٧.

[١٢] بيان من حكومة كوريا، وكالة الأنباء المركزية الكورية، ٧ آب/أغسطس ٢٠١٧.

١٠- وذكر المدير العام في كلمته الاستهلالية أمام مجلس المحافظين في ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٧، أنه ما زال يشعر ببالغ القلق إزاء برنامج كوريا النووي وأن من المؤسف جداً أنَّ كوريا لم تبيِّن أي مؤشر يدلُّ على أنها مستعدة للامتثال للقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وجدَّد دعوته لكوريا إلى الامتثال التام لالتزاماتها بمقتضى تلك القرارات، وإلى التعاون سريعاً مع الوكالة على تنفيذ اتفاق الضمانات المعقود معها بموجب معاهدة عدم الانتشار، وحلّ جميع القضايا العالقة.

١١- وبما أنّ الوكالة لا تزال غير قادرة على القيام بأنشطة التحقق في كوريا فإنَّ معلوماتها بشأن برنامج كوريا النووي هي معلومات محدودة، وبما أن أنشطة نووية أخرى جرت في البلد فقد تضاءلت هذه المعلومات. ومع ذلك فمن المهم للوكالة أن تبقى على علم بالتطورات التي تطرأ في هذا البرنامج بأكبر قدر ممكن، لا سيما على ضوء تشجيع المؤتمر العام على أن تظل الأمانة على استعداد للاضطلاع بدور أساسي في التحقق من برنامج كوريا النووي، بما في ذلك القدرة على إعادة تفعيل تنفيذ الأنشطة المتعلقة بالضمانات في كوريا.[١٣] وكما هو مبيَّن في تقارير سابقة للمدير العام، فقد ظلَّت الوكالة تؤكِّد هذا الاستعداد طيلة عدد من السنوات.

١٢- وأعرب المدير العام في كلمة الاستهلالية أمام مجلس المحافظين في ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٧ عن عزمه تعزيز استعداد الوكالة للاضطلاع بدور أساسي في التحقق من برنامج كوريا النووي. وتحقيقاً لهذه الغاية، شُكِّل في آب/أغسطس ٢٠١٧ فريق يُعنى بشؤون كوريا داخل إدارة الضمانات. والهدف من تشكيل هذا الفريق هو تعزيز رصد برنامج كوريا النووي؛ والحفاظ على نُهُج وإجراءات تحقق حديثة فيما يتعلق بالمرافق النووية المعروف بأنها توجد في كوريا؛ والاستعداد لعودة الوكالة إلى كوريا؛ وضمان توافر تكنولوجيات ومعدات مناسبة في مجال التحقق. وشُكِّل كذلك فريق تنفيذي داخل الأمانة للنظر في المسائل الإجرائية والإدارية والقانونية.[١٤] وسوف تجري جميع الأنشطة المتعلقة بتعزيز استعدادات الوكالة في حدود الموارد المتاحة. وبمجرد ما يتم التوصل إلى اتفاق سياسي فيما بين البلدان المعنية، تكون الوكالة على استعداد للعودة إلى كوريا في الوقت المناسب، إذا طلبت منها كوريا ذلك ورهناً بموافقة مجلس المحافظين.

دال- معلومات أخرى عن برنامج كوريا النووي

١٣- لم يكن متاحاً للوكالة معاينة موقع يونغبيون أو الموقعين في بيونغسان. وبدون هذه المعاينة، لا تستطيع الوكالة أن تأكِّد حالة تشغيل المرافق أو سمات نسقها المترابط/تصميمها كما هو وارد في هذا القسم، ولا أن تأكِّد طبيعة الأنشطة المضطلع بها أو الغرض منها.

١٤- **موقع يونغبيون.** منذ التقرير السابق للمدير العام، واصلت الوكالة رصد التطورات في موقع يونغبيون، بما في ذلك من خلال الصور الملتقطة بالسواتل. وترد في الفقرات من ١٥ إلى ١٨ أدناه تفاصيل هذه التطورات.[١٥]

---

[١٣] الفقرة ١١ من الوثيقة GC(60)/RES/14.

[١٤] ويتألَّف الفريق التنفيذي من نائب المدير العام لشؤون الضمانات وكذلك من موظفين رفيعي المستوى من مكتب المدير العام لشؤون التنسيق ومكتب الشؤون القانونية.

[١٥] ترد أسماء المرافق النووية في موقع يونغبيون كما أعلنت عنها كوريا للوكالة (المرفق بالوثيقة GOV/2011/53-GC(55)/24)، باستثناء فيما يتعلق بمفاعل الماء الخفيف، الذي لم تُعلن عنه كوريا للوكالة.

١٥- ***محطة يونغبيون للقوى النووية التجريبية (٥ ميغاواط (كهربائي)).*** طوال الفترة المشمولة بالتقرير، كانت هناك مؤشرات تدلُّ على تشغيل المفاعل، بما في ذلك تصريفات البخار والتدفّق الخارجي لمياه التبريد. واستناداً إلى دورات تشغيلية سابقة، يمكن توقع أن تتواصل الدورة الحالية إلى غاية أواخر ٢٠١٧.

١٦- ***مختبر الكيمياء الإشعاعية.*** لم تلاحظ الوكالة أي مؤشرات تدلُّ على أنَّ مختبر الكيمياء الإشعاعية كان قيد التشغيل خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وخلال حملات إعادة المعالجة السابقة، كان مختبر الكيمياء الإشعاعية يُستخدم في أنشطة إعادة المعالجة.

١٧- ***محطة يونغبيون لتصنيع قضبان الوقود النووي.*** كانت هناك مؤشرات تدلُّ على استخدام مرفق الإثراء بالطرد المركزي المبلغ بشأنه والكائن في المحطة. واضطُلِع بأعمال تشييد في أحد المباني المتاخمة لمرفق الإثراء بالطرد المركزي المبلغ بشأنه.

١٨- ***مفاعل الماء الخفيف قيد التشييد.*** كانت هناك مؤشرات في ساحة تشييد مفاعل الماء الخفيف[١٦] تدلُّ على زيادة في أنشطة تتماشى مع تصنيع بعض مكوِّنات المفاعل. ولم تلاحظ الوكالة أي مؤشرات تدلُّ على تسليم أو إدخال مكونات رئيسية للمفاعل في مبنى احتواء المفاعل. واستُكملت أعمال ربط ما يبدو أنه ساحة لتحويل كهرباء مفاعل الماء الخفيف بشبكة التوزيع الكهربائي.

١٩- ***أماكن أخرى داخل الموقع.*** كانت هناك أنشطة جديدة للتشييد والتجديد في الموقع، وهي تتسق بشكل عام مع تصريح كوريا بأن جميع المرافق النووية في يونغبيون قد "أُعيد ترتيبها أو تم تغييرها أو أُعيد تعديلها".[١٧]

٢٠- **منجم ومحطة التركيز في بيونغسان.** منذ التقرير السابق للمدير العام، واصلت الوكالة كذلك رصد التطورات في بيونغسان، بما في ذلك من خلال الصور الملتقطة بالسواتل. وكانت هناك مؤشرات تدلُّ على وجود أنشطة جارية في مجال التعدين والتجهيز والتركيز في موقعين أُعلن سابقا[١٨] أنهما منجم اليورانيوم في بيونغسان ومحطة تركيز اليورانيوم في بيونغسان.

هاء- موجز

٢١- يمثِّل استمرار برنامج كوريا النووي ومواصلة تطويره وما يتصل بذلك من التصريحات الصادرة عن كوريا مثار قلق بالغ. ومن دواعي الأسف العميق الأنشطة النووية التي تضطلع بها كوريا، بما في ذلك تلك المتعلقة بمفاعل محطة القوى النووية التجريبية (٥ ميغاواط (كهربائي)) واستخدام المبنى الذي يأوي مرفق الإثراء المبلغ بشأنه وأعمال التشييد في مفاعل الماء الخفيف. وهذه الإجراءات هي انتهاكات واضحة للقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، بما في ذلك القرار ٢٣٢١ (٢٠١٦). كما أنَّ التجربة النووية الخامسة لكوريا التي أُعلن عنها في ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ هي أيضا انتهاك واضح لقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وهي تدعو إلى الأسف العميق.

---

[١٦] صرّحت كوريا في نيسان/أبريل ٢٠٠٩ بأنها ستشيِّد مفاعل ماء خفيف. انظر الفقرة ٣١ من الوثيقة GOV/2011/53-GC(55)/24.

[١٧] انظر الحاشية رقم ٣ الواردة في هذا تقرير.

[١٨] الفقرة ٢٨ من الوثيقة GOV/2011/53-GC(55)/24.

٢٢- ويواصل المدير العام دعوته كوريا إلى أن تمتثل امتثالاً كاملاً لالتزاماتها بموجب القرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وأن تتعاون مع الوكالة بصفة عاجلة على التنفيذ الكامل والفعّال لاتفاق الضمانات المعقود معها بموجب معاهدة عدم الانتشار، وأن تسوي جميع المسائل العالقة، بما فيها المسائل التي أثيرت أثناء غياب مفتشي الوكالة عن كوريا. وتعمل الوكالة على تعزيز استعدادها لأداء دور أساسي في التحقق من برنامج كوريا النووي.